

GUID 5090

التدقيق على المؤسسات الدولية
(وفقا للإصدارات المهنية للإنتوساي)

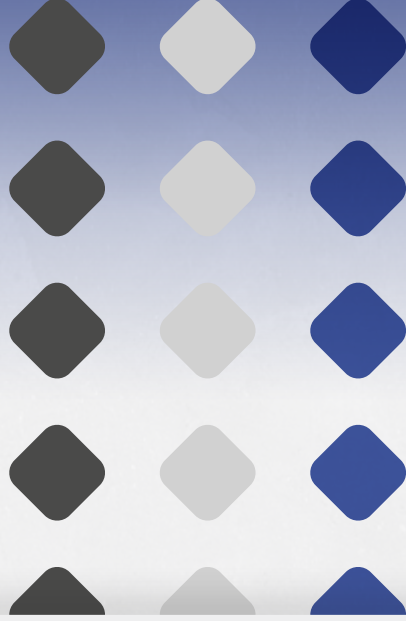
صدرت توجيهات الإنتوساي
من طرف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية
والمحاسبة، الإنتوساي، كجزء من إطار الإنتوساي للتصريحات
المهنية. لمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة
www.issai.org



INTOSAI



INTOSAI



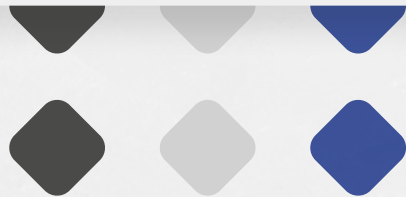
الإنْتوساي، 2019

1. أقرت عام 2004 كإصدار للإنْتوساي كمبدأ أساسي لأفضل ترتيبات لتدقيق المؤسسات الدولية.

2. خلال عام 2010 أدرج في إطار كإصدار مهني كمعيار ISSAI 5000

3. تمت مراجعته في عام 2016.

4. مع إنشاء إطار الإنْتوساي للتصريحات المهنية (IFPP)، أعي تسميته وإعادة تسميته باسم GUID 5090 - مراجعة المؤسسات الدولية مع تغييرات تحريرية في عام 2019



جدول المحتويات

5	المقدمة
5	الخلفية:
6	مبادئ ترتيبات التدقيق الخارجي على المؤسسات الدولية:
7	تعريف المؤسسات الدولية:
7	توجيهات لفائدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:
9	تعزيز مبادئ ترتيبات التدقيق الخارجي
9	المقدمة:
10	فوائد الاستعانة بالأجهزة العليا للرقابة كمدقق خارجي:
12	إعداد الأجهزة العليا للرقابة للقيام بمهمة مدققين خارجيين
12	المقدمة:
13	الاختصاص القانوني والدستوري للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:
13	إعداد الأجهزة العليا للرقابة:
14	القرارات المضمنة في إطار السياسات:
14	الإطار القانوني:
14	الالتزامات تجاه الاختلالات:
15	مسؤولية الأجهزة العليا للرقابة بوصفها المشغل للمدققين المعنيين بالتدقيق على المؤسسات الدولية:
15	المعايير والمهارات المهنية:
16	إعداد العروض المهام تدقيق جديدة
16	النقاط الرئيسية لإعداد المقترح للمؤسسة الدولية:
16	معلومات عامة:

17	مؤهلات الموظفين والتدريب والخبرة:
17	منهجية واستراتيجية التدقيق:
17	تكاليف التدقيق:
18	معايير التدقيق المعتمدة:
18	السيرة الذاتية لكبار أعضاء الفريق:
19	تقييم مخاطر قبول مهمة التدقيق الخارجي
19	الشروط المسبقة لمهمة التدقيق:
19	تقييم نزاهة العميل:
21	قبول التعهد بمهمة تدقيق خارجي جديدة - ترتيبات الاستلام
21	تقييم نزاهة العميل:
21	توجيهات بخصوص ترتيبات الاستلام:
23	توجيهات إضافية حول التدقيق على المؤسسات الدولية
23	المقدمة:
23	تقييم المخاطر والأهمية النسبية:
24	مهام التدقيق الإضافية:
24	تحليل البيانات المالية:
24	رفع التقارير:
24	تقييم ترتيبات التدقيق الخارجي:
25	توجيهات حول دور لجان التدقيق على المؤسسات الدولية

الخلفية:

- (1) هناك عدد كبير من المؤسسات الدولية حول العالم متفاوتة الحجم والتعقيد، بعض المؤسسات ذات حجم صغير وعدد ضئيل من الاعضاء، في حين أن البعض الآخر منها ضخمة وذات عضوية دولية.
- (2) يتم تمويل المؤسسات الدولية بالأساس من خلال المساهمات التبرعات والضمانات أو من خلال أموال عامة أخرى تدفع من قبل الدول الأعضاء. وعليه، فإن هذه الأموال تعتبر جزءا من الموازنات الوطنية. تولي الأجهزة العليا للرقابة اهتماما أساسيا بالحوكمة الرشيدة والمساءلة والادارة المالية الفعالة وادارة الأداء الفعال وشفافية المؤسسات الدولية وتعتبر أن الأنظمة الرقابية الجيدة والمنظمة والمستقلة من شأنها أن تساهم في رقابة أفضل وأكثر شفافية للمؤسسات الدولية وتساهم بالتالي في كفاءتها وفعاليتها واقتصادها.
- (3) ان المسائل المتعلقة بالتدقيق على المؤسسات الدولية تم عرضها في جدول اعمال الإنتوساي (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة) منذ أمد بعيد، وقد وافقت منظمة الإنتوساي على التوصيات خلال:
 - مؤتمر الإنكوساي الثاني في بلجيكا (1956).
 - مؤتمر الإنكوساي الثالث في البرازيل (1959).
 - مؤتمر الأنكوساي التاسع في البيرو (1977)، الذي تم فيه اعتماد «اعلان ليما للتوجيهات الخاصة بالمبادئ الرقابية» والذي اقر في القسم 25 مراجعة الهيئات الدولية والهيئات الإقليمية من قبل الأجهزة العليا للرقابة.
 - المؤتمر العاشر للإنكوساي بكينيا (1980).
 - المؤتمر الثامن عشر للإنكوساي المقام بالمجر (2004)، الذي تم فيه اعتماد «أفضل ترتيبات المراجعة للمؤسسات الدولية» و«توجيهات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة».
 - المؤتمر التاسع عشر للإنكوساي (2007)، الذي تم خلاله انشاء إطار المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ISSAI.

(4) في سنة 2004 قام اعضاء منظمة الإنتوساي بإنشاء معايير للمؤسسات الدولية قصد تحديث ترتيبات التدقيق الخارجي لمواءمتها بشكل وثيق مع أفضل الممارسات. شهدت هذه الترتيبات منذ سنة 2004 تحسينات كبيرة وقامت العديد من المؤسسات الدولية بإدخال منهجية أكثر مهنية للحصول على خدمات التدقيق وذلك بتدعيم المنافسة لاختيار المدققين الخارجيين بالاعتماد على الجدارة وكذلك لتحقيق الدوران المنتظم للمدققين الخارجيين ومجابهة المخاطر التي تنتج عن الألفة وتحديث المدخلات من قبل المدققين الخارجيين على اساس أكثر إنتظاما. هذه التوجيهات الاضافية تهدف الى مزيد تعزيز الترتيبات المتعلقة بالتدقيق الخارجي.

(5) خلال العشرية الأخيرة حققت العديد من المؤسسات الدولية تقدما باستعمال المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقطاع الحكومي (IPSAS) والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). في الواقع، قامت منظمة الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالانتقال تدريجيا لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقطاع الحكومي (IPSAS) بحلول سنة ٢٠١٤ وكذلك الشأن بالنسبة إلى عديد المؤسسات الدولية الغير أممية. إن اعتماد معايير محاسبية معترف بها مكنت من تحقيق تحسن في التقارير المالية والادارة المالية والشفافية بخصوص ايرادات ونفقات واصول والتزامات المؤسسات الدولية. ان اعتماد معايير محاسبية أكثر صلابة يستدعي مهارات تدقيق خارجي مناسبة وانه على المؤسسات الدولية أكثر من أي وقت مضى، أن تقوم بتعيين مدققين خارجيين أكثر ملاءمة لأنشطتها الخصوصية.

(6) تعتبر منظمة الإنتوساي آن تدقيقا خارجيا فعالا يعتبر عاملا حاسما لحوكمة أفضل، وأن اعضاء منظمة الإنتوساي دون سواهم مخولون للمساهمة في تحقيق ذلك. لذا فإن مجموعة الإنتوساي واعضاءها تعهدوا بتطوير ترتيبات التدقيق لتشجيع التدقيق على المؤسسات الدولية من قبل مجموعة الإنتوساي، بناء على خبرتهم واستقلاليتهم في الرقابة المالية ورقابة المطابقة ورقابة الأداء على المال العام.

مبادئ ترتيبات التدقيق الخارجي على المؤسسات الدولية:

(7) تم اعتبار مجموعة المبادئ التالية اساسية لضمان تدقيق خارجي فعال على المؤسسات الدولية، انظر معيار توجيهات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة (الدليل الارشادي 5091 « الترتيبات اللازمة لمراجعة المؤسسات الدولية »):

- يتعين على كل المؤسسات الدولية التي يتم تمويلها او دعمها من خلال المال العام أن تخضع الى تدقيق خارجي فعال وذو جودة عالية لتعزيز حوكمة أفضل وتحقيق الشفافية والمساءلة.
- ينبغي تعيين المدقق الخارجي (المشار اليه فيما بعد بالمدقق) بطريقة مفتوحة وعادلة وشفافة.
- ينبغي على المؤسسة الدولية أن تضمن استقلالية المدقق عند انجازه لعمله الرقابي.
- ينبغي أن يضمن الإطار القانوني للمؤسسة الدولية و / او اللوائح المالية سلطة المراجع لإنجاز عمله الرقابي على المال العام بما يتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ISSAIs أو اي معايير دولية أخرى معترف بها.
- ينبغي توفير الموارد الكافية لإنجاز العمل الرقابي.
- ينبغي أن تضمن المؤسسة الدولية للمدقق أن يرفع تقاريره حول نتائج التدقيق إلى مجلس ادارة المؤسسة.

(8) سوف يتم تقديم هذه المبادئ للاعتماد خلال مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين الذي سينعقد في الامارات العربية المتحدة خلال سنة 2016.

تعريف المؤسسات الدولية:

(9) الغرض استعمالها في إطار مبادئ ترتيبات التدقيق الخارجي للمؤسسات الدولية المقترح في معيار توجيهات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة (الدليل الارشادي 5091 «الترتيبات اللازمة لمراجعة المؤسسات الدولية») تم تعريف المؤسسة الدولية كالآتي:

المؤسسة الدولية هي منظمة، سواء كان تأسيسها بمقتضى اتفاقية أو معاهدة أو من دونها، تضم في عضويتها دولتان أو أكثر (وكالات حكومية أو مؤسسات تمويل من المال العام) ويشرف على شؤونها المالية المشتركة مجلس إدارة. يمكن ان يكون الغرض من مثل هذه المؤسسات الدولية تحقيق التعاون الدولي في معالجة مسائل ذات طابع اقتصادي، فني، اجتماعي، ثقافي او انساني، ويمكن ان يكون التعاون المذكور في مجالات الحوكمة والأمن والتمويل والبحث العلمي والبيئة او انجاز مشاريع تقنية مشتركة، اقتصادية، مالية أو اجتماعية

توجيهات لفائدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

(10) تهدف هذه الوثيقة إلى توفير إرشادات تكميلية للأجهزة العليا للرقابة في مجال تعزيز وضع ترتيبات مراجعة خارجية أفضل للمؤسسات الدولية وإعداد الأجهزة العليا للرقابة لإجراء مثل هذا التدقيق. ولا تكرر التوجيهات المعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة في أماكن أخرى، كما أنها لا تفترض تقديم ملخص شامل لجميع المسائل التي سيتعين على كل من جهاز اعلى للرقابة المالية والمحاسبة النظر فيها قبل البت فيما إذا كان سيتولى مهمة دولية لمراجعة الحسابات أم لا.

(11) (حذفت هذه الفقرة)

(12) يوفر أدلة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (GUID 5090, 5091)، إرشادات التدقيق على المؤسسات الدولية وهي توجيهات مفيدة حول مسائل عملية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأقل خبرة في مجال التدقيق على المؤسسات الدولية. وبخلاف الخلفية الواردة بالفصل الأول، فإن هذه الوثيقة مقسمة إلى ثمانية فصول:

الفصل الثاني حدد اهم فوائد المدققين الخارجيين للمؤسسات الدولية الذين يتم تعيينهم من بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ويرجع ذلك بالأساس إلى خبرتهم الواسعة في مجال الرقابة على القطاع الحكومي، بالإضافة إلى الرقابة على البيانات المالية فإن الأجهزة العليا للرقابة لها خبرة واسعة في توفير خدمات تدقيق إضافية وذلك بإنجاز الرقابة على الأداء ورقابة المطابقة.

الفصل الثالث يحدد المسائل الهامة للأجهزة العليا للرقابة التي ترغب في التدقيق على المؤسسات الدولية.

الفصل الرابع يوفر لمحة عامة حول اهم النقاط والتوجيهات حول المبادئ الأساسية لإتمام عروض الارتباط لإنجاز مهمة رقابية جديدة في إطار ممارسة العطاءات التنافسية.

الفصل الخامس يوفر توجيهات حول تقييم المخاطر لقبول ترتيبات التدقيق الخارجي، سواء كان ذلك في المرحلة الأولية قبل قبول التعيين وكذلك عند اجراء التدقيق.

الفصل السادس يحدد أفضل الممارسات التي يجب اتباعها فيما يتعلق بترتيبات التسليم لتبادل المعلومات والمعارف والبيانات بين المدققين الخلف والسلف بمناسبة تغيير المدققين الخارجيين.

الفصل السابع (يتم الرجوع الى إصدارات الإنتوساي المرتبطة بالموضوع) يشير إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة او اي معايير دولية أخرى ذات صلة معترف بها، كما يحدد بعض الجوانب المتعلقة بالتدقيق على المؤسسات الدولية التي يمكن أن تختلف عن التدقيق على النطاق الوطني.

الفصل الثامن يوفر توجيهات حول دور ومجال لجان التدقيق التي انتشرت بشكل ملحوظ في المؤسسات الدولية.

المقدمة:

أقرت منظمة الإنتوساي في اعلان ليما لسنة 1977 ما يلي:

تكون المؤسسات الدولية والمؤسسات فوق الوطنية، التي تغطي نفقاتها بفضل مساهمات من الدول الأعضاء، خاضعة لرقابة خارجية ومستقلة مثلها في ذلك مثل أي دولة فردية

رغم أن العمليات الرقابية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مستوى الموارد المستعملة ومهام هذه المؤسسات، فإن عليها أن تتبع مبادئ شبيهة بتلك التي تحكم العمليات الرقابية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة في البلدان الأعضاء

تأميناً لاستقلالية هذه العمليات الرقابية، يتم تعيين أعضاء جهاز الرقابة الخارجية أساساً من بين أعضاء الأجهزة العليا للرقابة

(13) ان المؤسسة الدولية، بوصفها كيانا مستقلاً، مسؤولة على اعداد قواعدها ولوائحها، بما في ذلك ترتيبات التدقيق. ينبغي ان تركز القواعد واللوائح على المبادئ الدولية المتفق بشأنها. تختلف المؤسسات الدولية في تكوينها. غير أنه، عادة، ما يتم تشكيلها تحت القانون الدولي ككيان قانوني ويمكن ان تخضع الى عديد من الالتزامات وفقاً لقواعد تكوينها.

(14) ان مجلس الادارة المتكون من ممثلين لكل (أو) بعض الدول الأعضاء، يقرر مثل تلك القواعد، وعلى رأسها القواعد واللوائح التي تغطي الادارة المالية والموازنة والمحاسبة وكذلك التدقيق. تقوم الادارة بالتسيير اليومي للمؤسسة الدولية ضمن اطار يضعه مجلس الادارة. أن مسألة القواعد واللوائح التي تغطي التدقيق تدخل ضمن مشمولات منظمة الأجهزة العليا للرقابة «الإنتوساي» والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة التواصل مع المؤسسات الدولية وممثلها الوطنيين لتضمن ان القواعد واللوائح توفر الترتيبات المناسبة لإنجاز التدقيق الخارجي.

فوائد الاستعانة بالأجهزة العليا للرقابة كمدقق خارجي:

- (15) بتعزيز اعتماد مبادئ ترتيبات التدقيق الخارجي للمؤسسات الدولية، فإن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ترغب في التأكيد على الفوائد الكبرى لإنجاز التدقيق الخارجي من قبل مجموعة الأجهزة العليا للرقابة.
- (16) تذكر مبادئ الإنتوساي 12 «قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - أحداث الفارق في حياة المواطنين، ينص على مدى امكانية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أحداث الفارق في حياة المواطنين وذلك بناء على ما يلي:
- تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام (كما في ذلك المؤسسات الدولية كما تم تعريفها في الفقرة 9 أعلاه)،
 - إبراز أهميتها المستمرة للمواطنين والبرلمان وبقية الأطراف المعنية
 - أن تكون منظمة نموذجية يحتذى بها.
- (17) ان المؤسسات الدولية التي تغطي مصاريفها من خلال مساهمات الدول الأعضاء، تستدعي تدقيقا خارجيا ومستقلا مماثلا للتدقيق الذي يطبق على حكومات البلدان بصفة منفردة. مع مراعاة وجوب مواءمة هذا التدقيق مع هيكل ومهام المؤسسة المعنية، فإنه ينبغي كذلك هيكلتها بطريقة مماثلة للتدقيق المتبع من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على النطاق الوطني.
- (18) ينبغي أن تحدد القواعد واللوائح المالية للمؤسسة الدولية ما إذا كان اختيار المراجع الخارجي من بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للبلدان الأعضاء او بصفة اوسع من بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- (19) ان العوامل التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على أنها تؤثر على المؤسسات الدولية في اللجوء إلى خدماتها تتمحور فيما يلي:
- استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عن حكوماتها في بلدانهم وكذلك عن المؤسسات الدولية وفي التزامهم بمعايير التدقيق، الخبرة الواسعة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وسجلها الحافل في توفير تدقيق خارجي فعال لمؤسسات القطاع الحكومي،
 - خبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في القيام برقابة على الأداء بالإضافة إلى الرقابة على القوائم المالية ورقابة المطابقة مع القوانين واللوائح، التجربة الكبيرة والتدريب العملي لمجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التدقيق الدولي بناء على أعلى المعايير المهنية، مثال ذلك عدد مهم من المؤسسات الدولية يتم التدقيق عليها من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

- توفر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خدمات تدقيق بكلفة فعالة تواصل قوي بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء في منظمة الإنتوساي، التي توفر آليات لإعداد ومعالجة معايير ذات علاقة بالتدقيق على القطاع الحكومي وتقاسم أفضل الممارسات في كل مجالات التدقيق على القطاع الحكومي،
- رغبة وقدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على العمل مع أجهزة عليا أخرى للرقابة المالية والمحاسبة اقل خبرة في التدقيق على المؤسسات الدولية.

(20) يعتبر المدقق الخارجي مصدر معلومات مستقل عن مجلس الإدارة والبلدان الأعضاء حول ما إذا كان أداء المؤسسة الدولية اقتصاديا وناجعا وفعالا لتحقيق الهدف الذي انشأت من أجله. يمثل أعضاء مجلس الإدارة للمؤسسة الدولية الدول الأعضاء «المالكين». بما أن الأموال المخصصة للمؤسسات الدولية متأتية من الأموال العمومية، فإن السلطات الوطنية خاضعة للمساءلة بخصوص استعمال هذه الأموال. وتعتقد منظمة الإنتوساي ان اللجوء إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أفضل وسيلة لضمان حسن أداء وشفافية النظام.

(21) ان للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، بوصفه المدقق على المؤسسة الدولية، دور هام في تقييم ترتيبات التدقيق المتوفرة، كما انه يندرج في اطار مهمته الاشارة إلى نقاط الضعف الممكنة في ترتيبات المساءلة، بما في ذلك ترتيبات التدقيق الخارجي، وان اقتضى الحال، رفع الاختلالات إلى مجلس الإدارة.

إعداد الأجهزة العليا للرقابة للقيام بمهمة مدققين خارجيين

المقدمة:

- (22) يمكن أن تتحقق فوائد لصالح مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اذا ما ارتفع عدد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تقوم بمهام التدقيق على المؤسسات الدولية. وقد تم اخطار المؤسسات الدولية بأن تنشر اعلان طلب خدمات التدقيق على موقع منظمة الإنتوساي كما شجعت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لزيارة الموقع للاستعلام حول هذه الطلبات.
- (23) لغاية أن تكون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على بينة بطلبات المهام الرقابية المتوفرة، ينبغي عليها اقامة علاقة تواصل مع الوزارات المعنية أو ممثلي دولهم في مجالس ادارات المؤسسات الدولية لمتابعة الفرص المتوفرة.
- (24) يمكن للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الذي يتعهد بمراجعة المؤسسة الدولية أن يحصل على فوائد كبيرة. وتشمل هذه الفائدة ما يلي:
- تطور مهني لموظفي الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة من خلال احتكاكهم بالبيئة الدولية تطور مهني من خلال العمل مع أجهزة عليا أخرى للرقابة المالية والمحاسبة في إطار مجلس التدقيق، الشراكة مع أجهزة عليا أخرى للرقابة المالية والمحاسبة، إلخ...
 - تحديات ايجابية وخبرة دولية في التدقيق للموظفين الأعضاء من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.
 - اكتساب مزيد المعرفة حول المؤسسات التي تحصل على مساهمات من الموازنات الوطنية للدول الأعضاء.
- (25) كما يحتمل وجود عددا من التحديات، وهي كالآتي:
- الحاجة إلى التأكد أن أعمال التدقيق الدولية لا تؤثر على الأولويات الوطنية.
 - الحاجة إلى مزيد تدريب وتطوير الموظفين الذين سيقومون بهذا العمل.
 - الحاجة إلى تعديل ترتيبات التخطيط لتلبية الاحتياجات والجدول الزمني للتدقيق الدولي، مثل تقديم تقرير ونتائج التدقيق.

الاختصاص القانوني والدستوري للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

(26) ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الذي ينوي القيام بدور المدقق الخارجي للمؤسسة الدولية التأكد من أن هذا الدور يندرج ضمن اختصاصاته. يمكن ان لا يندرج التدقيق على المؤسسات الدولية ضمن مهام بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بينما يمكن أن تحتوي تشريعات البعض الآخر على قيود تجاه تلقي دفعات لقاء هذا النوع من الأعمال.

(27) إذا لا تحتوي المهام بشكل واضح على بند يسمح بالقيام بالتدقيق الدولي، يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تعتمد على محتوى مبدأ الإنتوساي رقم 1 - اعلان ليما لمنظمة الإنتوساي، والذي ينص على أن التدقيق على المؤسسات الدولية يجب أن يندرج ضمن مهام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. تشجع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي لا تمكنها مهامها من القيام بالتدقيق على المؤسسات الدولية أن تحاول التأثير قصد ادراج هذا النوع من التدقيق ضمن مهامها.

إعداد الأجهزة العليا للرقابة:

(28) هناك عديد المجالات التي ينبغي التحري بشأنها لضمان قدرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة على تقديم خدمات التدقيق المطلوبة. يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي لها الخبرة في التدقيق على المؤسسات الدولية ان تكون ملمة بمجمل المسائل المتعلقة بهذا الموضوع ان لم تكن كلها، غير أنه يمكن أن توفر التوجيهات التالية فائدة الصقل سياساتها واستراتيجياتها. من المهم أن:

- يعتمد عمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة كمدقق على المؤسسات الدولية على القرارات المضمنة في إطار سياستها والتزام قيادتها،
- ينبغي توفر اطار قانوني لمثل هذه الأعمال، يوضح مسؤولية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة والموظفين الذين يتم تعيينهم للقيام بالتدقيق،
- يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ان يعتمد وينفذ المعايير ذات الصلة ويضمن أنه تتوفر لديه المهارات المهنية للتدقيق على المؤسسات الدولية والقيام بأعمال تدقيق عالية الجودة.

سيتم تطوير هذه النقاط فيما يلي:

القرارات المضمنة في إطار السياسات:

- (29) لإنجاز أعمال التدقيق الدولي، يتعين أن تتوفر للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بنود تخص كل من الموارد المالية والبشرية. إن قرارات القيام بالتدقيق الدولي ينبغي أن تتخذ من قبل الادارة العليا على المستوى الاستراتيجي ويتعين ادراج بنود في الغرض في المخططات الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وكذلك بمخططاتها السنوية وموازناتها.
- (30) نظرا للقيود المالية، فإن بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا يمكن لها القيام بمثل هذه الأعمال الرقابية ان لم تتم تغطية كلفتها بالكامل. وجزء من التخطيط، يتعين تحديد حجم الرغبة في المشاركة وظيف المراجعة والموارد الكافية للتدريب واعداد الموظفين.
- (31) في إطار اعداد ترتيبات التدقيق، عندما يتم تعيين أفرادا من بين موظفي الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عوضا عن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة نفسه، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن يتحمل كامل المسؤولية بخصوص التدقيق واعطاء تعليمات واضحة لموظفيه الذين يتم تعيينهم وانشاء نظام ضمان الجودة لتحقيق الإلتزام بالتعليمات المعطاة.

الإطار القانوني:

- (32) إن الآثار القانونية لتعيين جهاز اعلى للرقابة المالية والمحاسبة كمدقق خارجي لمؤسسة دولية يمكن أن يختلف عن الآثار المتعلقة بالعمل على النطاق الوطني. ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تنوي القيام بأعمال التدقيق الدولي أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار القانونية والعواقب المحتملة لمثل هذه الأعمال. الفصل 6 يقدم تفاصيل للعوامل التي يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أخذها في الاعتبار عند قبول التعهد بالقيام بمهمة تدقيق خارجي.

الالتزامات تجاه الاختلالات:

- (33) خلال السنوات الأخيرة تم تسجيل ارتفاع في عدد الدعاوي ضد شركات التدقيق في القطاع الخاص. ومن المحتمل كذلك تسجيل حالات يكون فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة او موظفوه العاملون كمدققين خارجيين لمؤسسة دولية معرضين للمثول أمام القضاء. يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن تدرك هذه المسألة دون أن يكون لها تأثير عند التفكير في تولي مثل هذا الإلتزام بالتدقيق.
- (34) في بعض الدول توفر التشريعات الوطنية المتعلقة ببعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حصانة للجهاز وموظفيه ضد الإجراءات القضائية من أي نوع ناتجة عن قيامهم واجباتهم الرسمية. ويمكن أن ذلك أيضا وفقا للتشريعات اعمال التدقيق للمؤسسة الدولية.

مسؤولية الأجهزة العليا للرقابة بوصفها المشغل للمدققين المعنيين بالتدقيق على المؤسسات الدولية:

(35) عادة ما ينظر إلى موظفي الجهاز الأعلى للرقابة المشاركين في عمليات التدقيق على أنه يعمل بشكل كامل لدى الجهاز الأعلى للرقابة أثناء عملهم في الخارج ويحصل الموظفون على المزايا الكاملة في مثل هذه المهام. وفي معظم الحالات، يكون الجهاز الأعلى للرقابة مسؤولاً بصفته رب عمل موظفيه المعنيين في مهام التدقيق الدولية. وسيتعين على الجهاز الأعلى للرقابة أيضاً أن ينظر في جوانب أخرى مثل أمن الموظفين وترتيبات التعامل مع حالات الطوارئ. ويمكن إدراج أي احتياجات إضافية في اتفاق أو عقد بين الجهاز الأعلى للرقابة والموظفين المعنيين.

المعايير والمهارات المهنية:

(36) ينبغي انجاز أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو أية معايير دولية أخرى معترف بها.

(37) عموماً، فإن المؤهلات والمهارات المطلوبة من الموظفين المعنيين بالتدقيق على المؤسسة الدولية هي بذاتها المطلوبة الرقابة مماثلة بنفس الحجم والتعقيد. هناك عوامل إضافية ينبغي اعتبارها عند اختيار الموظفين لمثل هذه المهام:

- المهارات اللغوية اللازمة.
- القدرة على العمل بصفة منفردة، خارج الحدود وفي بيئة ثقافية مختلفة، و
- المعرفة والخبرة في تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أو معايير تدقيق دولي أخرى ذات صلة.

(38) كما ينبغي اعتبار طريقة تحديد العدد المطلوب من الموظفين المؤهلين. تنظم بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ورش عمل لموظفيها حول مهام التدقيق الدولي. يستحسن أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي لها خبرة ضئيلة أو ليست لها خبرة في التدقيق الدولي، إلى الحصول على المساعدة من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتوفر لديها الخبرة. عندما يتعلق الأمر بمهام تدقيق مشتركة، يمكن كذلك دعوة موظفين من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للمشاركة.

إعداد العروض المهام تدقيق جديدة

(39) عندما تقوم مؤسسة دولية بإعلان للحصول على خدمات المراجعة الخارجية من خلال طلب عروض تنافسي، فإن مجلس الإدارة يقوم عادة بإصدار تعليمات مفصلة بشأن مكونات المقترحات التي ستقام. من أجل ذلك فإنه ينبغي أي مقدم محتمل للعروض اتباع التعليمات الدقيقة المحددة في طلب العروض حتى يضمن توافق مقترحاته مع الشروط المحددة. ويعتبر هذا الأمر مهماً في تمكين المؤسسات الدولية من تقييم المقترحات بطريقة متسقة ونزيهة وبما يعطيها القدرة على المقارنة والتقييم الفني للمعلومات على نفس قدم المساواة.

(40) في بعض الحالات لا يحدد طلب العروض بدقة ما ينبغي أن يتألف منه العرض، وتهدف التوجيهات التالية إلى توفير نظرة عامة حول الملامح الرئيسية التي يجب أن يتضمنها طلب العروض.

النقاط الرئيسية لإعداد المقترح للمؤسسة الدولية:

(41) ينبغي أن يوفر القسم الافتتاحي للعرض ملخصاً تنفيذياً للخدمات المزعم تقديمها، والمؤهلات والخبرة والإطار الزمني للتسليم والتكلفة المتوقعة. ويجب أن ينتهي هذا القسم بتوصية حول العرض الموقع من قبل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المقدم للعرض.

معلومات عامة:

- (42) على مستوى هذا القسم يتعين توفير تفاصيل للمجالات التالية:
- معلومات حول الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق بدوره، مسؤولياته، حجمه واختصاصاته،
 - الهيكل التنظيمي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة
 - ترتيبات ضمان الجودة والتدقيق،
 - الخبرة بصفة عامة وفي مجالات معينة تعمل بها المؤسسة الدولية.

مؤهلات الموظفين والتدريب والخبرة:

- (43) ينبغي ان يسعى هذا القسم إلى تغطية المجالات التالية:
- بيانات حول موظفي الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة - عدد الموظفين في كل مجال من مجالات الاختصاص،
 - تركيبة الفريق الذي سيقوم بتقديم خدمات التدقيق للمؤسسة الدولية المعنية،
 - بيانات تفصيلية حول الموظفين أعضاء الفريق:
 - الخطة
 - الدور
 - الخبرة
 - ملخص لأهم مجالات الاختصاص، على سبيل المثال.
 - نظم المعلومات والخبرة في التدقيق، الترتيبات المعتمدة في مجال التطوير المهني المستمر.

منهجية واستراتيجية التدقيق:

- (44) يجب ان يحتوي العرض على بعض التفاصيل حول طريقة تقديم خدمات التدقيق وفيما يلي الملامح الرئيسية لذلك:
- استراتيجية المراجعة التي سيتم اتباعها لتنفيذ اعمال التدقيق، بما في ذلك التفاصيل حول دورة التدقيق،
 - تقييم أهم المجالات التي سيتم عليها تركيز التدقيق بناء على معرفة المؤسسة الدولية
 - ترتيبات رفع التقارير، متى وكيف سيرفع المدقق الخارجي تقريره إلى الإدارة وإلى مجلس الإدارة،
 - خطة التواصل بخصوص الالتزام مع الادارة التدقيق الداخلي، مجلس الادارة وأصحاب العلاقة الآخرين مثال ذلك لجان الموازنة والمالية ولجان التدقيق.

تكاليف التدقيق:

- (45) ينبغي أن يحدد العرض بوضوح اجمالي التكلفة التي سيتم تحميلها بعنوان خدمات التدقيق الخارجي. يجب احتساب التكلفة بالعملة التي سيرفع بها التقرير للمؤسسة الدولية كما هو مطلوب من خلال طلب العروض. في حالة ما إذا تعلق المصادقة على أكثر من موازنة مالية، على سبيل المثال عندما يتوفر للمؤسسة صندوق تقاعد منفصل او صندوق ادخار للموظفين، ينبغي أن يتم تحديد التكلفة المقترحة بوضوح لكل بيانات مالية.

- (46) يجب أن يتضمن العرض اتفاقا بخصوص تعديل اتعاب المراجع في حال بروز ظروف غير متوقعة او طلبات معينة من قبل مجالس ادارة المؤسسات الدولية والتي يمكن ان تتطلب زيادة في المجهودات والموارد التي ينبغي توفيرها لإنجاز خدمات تدقيق اضافية.
- (47) إذا ما يتعذر على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تحميل اتعاب التدقيق لأي سبب من الأسباب، أو تم فرض تخفيضات على قيمة الأتعاب بعنوان خدمات التدقيق الخارجي، ينبغي الإشارة إلى التشريعات الوطنية أو أي أسباب أخرى لذلك. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ان يشير إلى عدد الساعات التي يمكن احتياجها لإتمام التدقيق، وهو ما من شأنه أن يوفر للمؤسسة الدولية بعض الأهماط من المعلومات القابلة للمقارنة.

معايير التدقيق المعتمدة:

- (48) يجب أن يحدد العرض بوضوح المعايير التي سيتم الاعتماد عليها لتقديم خدمات التدقيق الخارجي. وهو ما يعني أنه ينبغي الإشارة إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ISSAIs أو معايير تدقيق دولية أخرى معترف بها.

السيرة الذاتية لكبار أعضاء الفريق:

- (49) ينبغي توفير السيرة الذاتية لكبار أعضاء الفريق وأي عضو آخر يعتبر وجوده ضروريا في الفريق في ملحق العرض مع تفصيل الخبرات ذات الصلة للفريق الذي سيشارك في تقديم أعمال التدقيق. مرة أخرى، فإن ذلك من شأنه أن يسمح بالتقييم الفني للمهارات المتوفرة لإنجاز خدمات التدقيق الخارجي.

تقييم مخاطر قبول مهمة التدقيق الخارجي

(50) في حين أن ISSAI 2210 «الموافقة على شروط ارتباطات التدقيق» يحدد معايير الاتفاق على شروط مشاركة التدقيق الخارجي، يقدم هذا القسم إرشادات تكميلية حول الإجراءات التي يجب على الجهاز الأعلى للرقابة النظر فيها قبل قبول المشاركة رسمياً. ينبغي أن ينظر الجهاز الأعلى للرقابة الذي يقدم اقتراحاً لخدمات المراجعة الخارجية للحسابات في المسائل التالية:

الشروط المسبقة لمهمة التدقيق:

- (51) ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة اعتبار ما يلي عند قبول الارتباط بخصوص التدقيق الخارجي:
- هل ان إطار اعداد التقارير المالية المعتمد لإعداد البيانات المالية يتوافق مع الشروط المسبقة التي تنص على ان اعداد البيانات المالية يتم وفقاً للإطار المذكور وأنه يعتبر إطار عرض نزيه؟
 - هل ان الادارة على معرفة وفهم لمسؤولياتها؟
 - هل يتوفر نظام رقابة داخلية ملائم، على اعتباره ضروريا للتمكن من اعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، وأنه يسمح بالوقاية من المخالفات الجوهرية؟
 - هل ان المؤسسة الدولية قادرة على توفير كل المعطيات ذات الصلة بالمواضيع التي تعلمها او التي يطلبها المدقق، وهل ان المدقق غير مقيد للدخول إلى الأنظمة والاتصال بالأشخاص الذين يمكن لهم توفير ادلة التدقيق داخل المؤسسة؟

تقييم نزاهة العميل:

(52) ينبغي على المدقق التأكد من عدم وجود اية مخاطر بخصوص النزاهة المتعلقة بالمؤسسة المعنية بالتدقيق. يمكن أن يكون من الصعب الوصول الى مصادر معلومات موثوق بها للقيام بهذا التقييم عند التفكير في المشاركة في طلب العروض. غير أن أي مدقق محتمل يمكن له الاستئناس بمصادر المعلومات التالية لاستكمال هذا التقييم:

- موقع الإلكتروني للمؤسسة الدولية الذي يبرز أنشطتها وتطورها الحالي.
- موقع الإلكتروني للمؤسسة الدولية الذي يمكن ان تتوفر فيه وثائق على غرار تقارير المراجعة السابقة وتقارير الرقابة الداخلية السنوية وتقارير لجان التدقيق السنوية ومذكرات حول مسائل ادارية وغيرها من المعلومات ذات الصلة.
- مدقق الحسابات الحالي، الذي قد يرغب في تقاسم المعلومات حول مجالات مثل نتائج التدقيق واهم مخاطر التدقيق وجودة التقارير المالية.
- وزارة الشؤون الخارجية واي وزارة اخرى ذات صلة ممثلة بمجلس ادارة المؤسسة الدولية التي يمكن أن توفر بعض المعطيات حول أنشطة المؤسسة واداء وجودة الادارة المالية.
- التقارير الإعلامي.

قبول التعهد بمهمة تدقيق خارجي جديدة - ترتيبات الاستلام

تقييم نزاهة العميل:

- (53) ينبغي ان يقوم المدقق الجديد بالترتيب الرسمي للاستلام من المدقق المتخلي. يمكن ان يكون المدقق المتخلي قد قام بتجميع معارف وعادات وممارسات حول المؤسسة لم يقم بالضرورة بتوثيقها. بناء على ذلك، عادة ما يتعين عقد اجتماع مع المدقق المتخلي للنظر في هذه المسائل.
- (54) من المرجح أن يكون قد تم تطبيق مبادئ توجيهية مماثلة لأعمال تدقيق دولية أخرى. عندما يتم التدقيق على المؤسسات الدولية سابقا من قبل مدققين من غير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ينبغي أن يتم الاستلام وفقا لمعايير التدقيق المعتمدة وكذلك مع اعتبار التوجيهات المشار إليها في هذا القسم.
- (55) نظرا إلى محدودية المعلومات المتوفرة قبل تسلم مهام التدقيق، ينبغي على المؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة ان تتسم بالمرونة عند تخصيص الموارد المهمة التدقيق الأولى وذلك لتلبية احتياجات الأنشطة غير المتوقعة. ذلك أن اعمال التخطيط المفصل ونتائج أول عملية تدقيق يمكن ان يشير إلى الحاجة لأعمال إضافية.

توجيهات بخصوص ترتيبات الاستلام:

- (56) بمناسبة تحويل اعمال التدقيق الخارجي من مدقق إلى آخر، للمدققين السلف والخلف مسؤولية مشتركة لإتمام عملية استلام سلسلة. عندما يتم التعيين بصفة رسمية يقوم المدقق الخلف بالاتصال بالمدقق السلف للاتفاق بخصوص اجراءات الاستلام. ينبغي ان يتم اعلام المؤسسة بهذه الترتيبات. يتقاسم المدقق السلف المعلومات مع المدقق الخلف على الأقل بخصوص ما يلي:
- منهجية واستراتيجية التدقيق المطبقة بالنسبة لتقارير تخطيط التدقيق،
 - المجالات التي تمت تغطيتها خلال الفترات المالية السابقة وبرنامج العمل بخصوص الفترة المالية الحالية.

- اهم المخاطر والاجراءات الإضافية المتبعة لمجابهة تلك المخاطر عوامل الخطر التي تعتبر جزءا من التدقيق ولكن لم يتم اعتبارها مخاطر محددة.
 - اهم القرارات التي تم اتخاذها للمعالجة المحاسبية والمسائل ذات الصلة والقرارات الهامة التي تم أخذها بخصوص مسائل في التدقيق.
 - التواصل مع لجان التدقيق واللجان الأخرى التي لها سلطة مماثلة وكذلك بشأن عمليات الاحتيال والأعمال غير القانونية بالمؤسسة، أن وجدت. وينبغي أن يشمل ذلك:
 - تقارير التدقيق في صيغتها المطولة.
 - خطابات الادارة.
 - التقارير الخاصة التي تم اعدادها لفائدة الإدارة ومجالس الإدارة.
 - مجالات الاختلاف مع المؤسسة بخصوص المبادئ المحاسبية واجراءات التدقيق ومسائل هامة أخرى، ان وجدت و
 - المسائل العالقة بخصوص التدقيق واية مسائل أخرى يمكن أن يكون لها تأثير هام على عمليات التدقيق المستقبلية، أن وجدت.
- (57) كما يشجع المدقق السلف على توفير امكانية الحصول على اوراق العمل اذا ما طلبت منه بصفة محددة. يتم اعداد سجل رسمي لعملية الاستلام والاحتفاظ به على التوالي في ملفات المدققين السلف والخلف يتم، في اطاره بالأساس، سرد الوثائق التي تم تسليمها واهم المعلومات التي تم توفيرها شفاهيا. في نهاية تمرين عملية الاستلام، يتم اعداد وثيقة الاستلام يتم إمضاؤها من قبل المدققين السلف والخلف.

توجيهات إضافية حول التدقيق على المؤسسات الدولية

المقدمة:

- (58) ينبغي أن تتم كل عمليات التدقيق على المؤسسات الدولية وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسب ISSAIs أو اية معايير تدقيق دولية أخرى معترف بها. بناء على ذلك فإنه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة والمدقق الذي يتم تعيينه متابعة التغييرات التي تحصل على معايير التدقيق ذات الصلة.
- (59) عند الاعداد لمهمة التدقيق يتعين على المدققين الاطلاع على القواعد واللوائح المالية والتأكيد على أن المؤسسة قادرة على رفع تقاريرها بالاعتماد على إطارها المحاسبي.
- (60) توفر الأقسام التالية توجيهات إضافية خاصة حول المجالات التي تقتضي فيها ظروف معينة للمؤسسات الدولية اهتماما أوسع.

تقييم المخاطر والأهمية النسبية:

- (61) ينبغي على المدقق تقييم المخاطر والأهمية النسبية بالتوافق مع المعايير معتمدا في ذلك على:
- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسب ISSAI 2300 «التخطيط لعملية الرقابة على البيانات المالية»
 - المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسب ISSAI 2315 «تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها من خلال فهم الهيئة الخاضعة للرقابة وبيئتها»
 - المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسب ISSAI 2320 «المادية في التخطيط للعملية الرقابية وتنفيذها» و
 - المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسب ISSAI 2330 «أجوبة المدقق للمخاطر المقدرة» وكذلك طبيعة المؤسسة موضوع التدقيق. يمكن كذلك اعتبار بعض المخاطر الإضافية، مثل عدم دفع الدول الأعضاء لمساهماتها، التداول بالعملة الأجنبية، معاشات التقاعد والتزامات أخرى للموظفين.

مهام التدقيق الإضافية:

(62) ينبغي أن تبرز أعمال التخطيط والرقابة المالية المجالات المعنية برقابة الأداء أو رقابة الالتزام بالنسبة لتدقيق السنة الحالية أو السنوات القادمة. يمكن أن تستوجب هذه المراجعات موارد إضافية التي قد تستدعي الاتفاق بشأنها مع مجلس الإدارة كجزء من إعداد ميزانية المؤسسة الدولية (أنظر الفقرة 46 بخصوص البند المتعلق بمهام التدقيق الخاصة بطلب من مجلس الإدارة). التوجيهات المتعلقة بالمخاطر والنسبية الخاصة برقابة الأداء ورقابة الالتزام تم عرضها في:

- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAI 3000 «مراجعة الأداء».
- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAI 4000 «معيار مراجعة الالتزام».

تحليل البيانات المالية:

(63) بالنسبة لبعض المؤسسات الدولية تكون البيانات المالية والوثائق المصاحبة واسعة جدا نظرا لأهميتها الخاصة وبناء على الطلبات المقدمة من قبل مجلس الإدارة على مر السنين. يمكن أن تحتوي هذه الوثائق على تحاليل إحصائية جداول زمنية لبعض مؤشرات الأداء وجدول طويلة الأمد التي ليست لها علاقة بالبيانات المالية. ينبغي على المدقق الخارجي أن يتفحص بعناية الوثائق ويحدد إن كانت تمثل جزءا من البيانات المالية والتقرير المالي، وإلا فإنه ينبغي على المدقق أن يستبعد هذه الوثائق من مجال ابداء الرأي في التدقيق.

رفع التقارير:

(64) يرفع تقرير التدقيق حول المؤسسة الدولية دائما إلى مجلس الإدارة. يمكن أن تقتضي القواعد واللوائح المالية أن يرفع المدقق تقريراً شاملاً حول مسائل خاصة. ويمكن أن يحتوي ذلك على نتائج الرقابة على الأداء التي تم انجازها، حالات الغش أو حالات مشبوهة وخسائر. ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة أن تضمن أن المواد المدرجة بالتقرير الشامل لا تلقي بصفة غير مقصودة، شكاً حول رأي المدقق بخصوص البيانات المالية. ينبغي كذلك على المدقق الخارجي أن يعتمد أفضل طريقة لتفسير نتائج التدقيق لمجلس الإدارة الذي يمكن أن يتكون من ممثلين لديهم خلفية حول المواضيع الفنية للمؤسسة كما يمكن أن تكون المسائل الإدارية والحوكمة المؤسسية غير مألوفة لديهم.

تقييم ترتيبات التدقيق الخارجي:

(65) يمكن أن يكون اعداد ترتيبات التدقيق الخارجي للعديد من المؤسسات الدولية قد تم وضعها منذ احداث المؤسسة كما يمكن ان لا تكون قد تمت مراجعتها أو تغييرها منذ ذلك التاريخ، حتى وان كان حجم وطبيعة المؤسسة قد تغير بشكل كبير. بالرغم من أن اعداد ترتيبات تدقيق ملائمة يبقى مسؤولية المؤسسة، فإنه من المهم للمدقق الخارجي ان يقيّمها بصفة منتظمة بالنظر إلى الترتيبات الموصى بها. وينبغي على المدقق أن يرفع كل نقاط الضعف إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء. تحدد الدليل الارشادي للإنتوساي للحوكمة الرشيدة. GUID 5091 مبادئ أفضل الممارسات الإعداد ترتيبات التدقيق الخارجي.

توجيهات حول دور لجان التدقيق على المؤسسات الدولية

- (66) تشتمل بعض المؤسسات الدولية على نظام لجنة التدقيق. توفر التوجيهات التالية تفاصيل حول دور لجان التدقيق وطريقة التعامل معها من قبل المدققين الخارجيين.
- (67) تتكون عادة لجان التدقيق المستقلة من المدراء غير التنفيذيين الذين ليست لهم أية مصلحة في المؤسسة الدولية. الغرض الأساسي من لجنة التدقيق هو ان تقوم بمساعدة مجلس الادارة في اشرافه على المؤسسة وذلك بمسألة الادارة التنفيذية وكذلك التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي. تتمثل خصائص لجنة التدقيق في ما يلي:
- أحد المكونات الرئيسية للحوكمة المؤسسية،
 - تعزز سلامة التقارير المالية للمؤسسات من خلال المراجعة والتوصية لمجلس الادارة باعتماد البيانات المالية المصادق عليها، بعد بالتدقيق عليها من قبل المدقق الخارجي المستقل،
 - تقدم مساهمة كبيرة إلى محيط الرقابة وترتيبات الحوكمة من خلال تقديم المشورة لتدعيمها،
 - تعتبر أساسية للنزاهة وإدراك مصداقية ترتيبات الحوكمة للمؤسسة
 - تعتمد على التقارير الرسمية للتدقيق الداخلي والخارجي لتقييم مدى مساعدة هذه التقارير على تحسين الأداء التشغيلي للمؤسسة
 - تعزز مساءلة الادارة.
 - تضمن أن الادارة تستجيب لتوصيات التدقيق في الوقت المناسب وبشكل فعال لتحقيق تغييرات إيجابية.
 - تساعد على ضمان توفر آليات فعالة لطمأنة جميع أصحاب المصلحة حول ادارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية، و
 - ترفع سنويا تقاريرها إلى مجلس ادارة المؤسسة الدولية حول نشاطها ونتائج عملها.

(68) تكون هيكلية واجراءات لجنة التدقيق عادة كالآتي:

- عادة يترأس لجنة التدقيق عضو مستقل غير تنفيذي، تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة إلى أربعة أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين، يتم دعمهم عند الضرورة بناء على طبيعة وحجم المؤسسة،
- ينبغي أن تتوفر لدى أعضاء لجنة التدقيق الخبرة في مجال الأعمال والادارة المالية (واحد أو اثنان من الأعضاء تتوفر لديهم درجة عليا من الخبرة في مجال التدقيق)،
- لا يتقاضى أعضاء لجنة التدقيق أجرا، غير أنه يتم تسديد مصاريفهم من قبل المؤسسة الدولية.
- تجتمع لجنة التدقيق من ثلاث إلى أربع مرات سنويا، على أساس كل 3 إلى 4 أشهر تقريبا. عموما يتم ذلك بناء على فترة رفع التقارير من قبل المؤسسة الدولية ويتم تكييفها وفقا لتوقيت عرض مخططات وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي.
- تسعى لجنة التدقيق لضمان حسن استعمال موارد ونتائج التدقيق، و
- لجنة التدقيق لا تقوم بإنجاز أعمال التدقيق ولا تعتبر مستوا آخر للتدقيق.